

اقتصاد

مدير المصرف الوطني، السيولة باليرة السورية جيدة
مشتريات «التجاري» من الدولار
تنخفض إلى مليون دولار

عبد الهادي شباط

كشف مدير المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» أن مشتريات المصرف من الدولار تراوح منخفضاً ما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون دولار يومياً خلال الفترة الماضية، بعد وصلت إلى ٨ ملايين دولار قبل شروط المصرف المركزي التي سمحت للمواطن بيع ١٠٠ دولار شهرياً للمصارف العامة، علماً بأن السقف أصبح ٥٠٠ دولار منذ بداية هذا الأسبوع بموجب القرار ١٦٠٢.

وعن مفاعيل القرار ١٦٠٢ بين المدير أنه لم يلحظ تغيرات فارقة في حجم الإقبال على بيع الدولار للمصرف، مبيّناً أنه ما زال من المبكر رصد حركة التغير في مشتريات الدولار في المصارف العامة، لكون هذا القرار بدأ تطبيقه منذ يومين، إضافة إلى تسجيل حالة تقارب لسعر الصرف بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية. وفي متابعة لـ«الوطن» في أحد المصارف العامة اتضح أن حالة الإقبال لبيع الدولار من الأشخاص طبيعية ولم تعد تسجيل حركة الإقبال والازدحام الكبيرة التي شهدتها المصارف العامة خلال الفترة الماضية، وهو ما خفف الضغط عن العاملين لدى هذه المصارف كما صرح به مدير أحد فروع المصرف التجاري السوري الذي بين أن حالة الإقبال الواسعة على بيع الدولار من الأشخاص خلال الفترة الماضية شكلت ضغطاً عالياً على عمالي المصرف على حين بين أنه يتم حالياً تسجيل قائمة صابحاً بأسماء الأشخاص الراغبين في البيع للمصرف ثم يتم تلبية الأسماء الواردة في هذه القائمة، وعن حجم هذا القائمة وعدد الأشخاص فيها بين أنه يتم تسجيل يومياً ما بين ٥٠ - ٦٠ شخصاً، وعن عدم التوسع في هذه القائمة والسؤال عن إذا ما كان السبب هو كما يشاع عدم توفر السيولة من الليرة السورية، أكد المدير أن السيولة من الليرة السورية متوافرة ولا مشكلة بذلك أبداً وأن السبب حول تحديد عدد الأشخاص الذين يمكن الشراء منهم يعود لقدرة العاملين لدى المصرف على تلبية وتقديم هذه الخدمة.

وبمتابعة سوق الصرف في السوق الموازية أمس فقد لوحظ ارتفاع في سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية في السوق الموازية «السوداء» ليرتفع مستواه في النظامية تقريباً عند ٤٣٤ ليرة للدولار، إثر زيادة في الطلب على شراء الدولار، ليعود وينخفض السعر نحو ٤٢٠ وما دونه خلال ساعات ما بعد الظهر، في الوقت الذي حافظ لدى المصرف المركزي على الأسعار الرسمية على حالها حيث يسجل صرف الدولار للحالات ٤٢٤ ليرة.

بقلم السيد تسوي بين

أبدى العالم أجمع اهتماماً بالغاً بوضع الاقتصاد الصيني، ومنذ اتخاذ سياسة الإصلاح والانفتاح منذ عام ١٩٧٨، واصلت الصين تعزيز التنمية والإصلاح من خلال سياسة الانفتاح، وأصبحت الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقد حافظت على مكانتها باعتبارها أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد للسلع في التجارة العالمية.

تبوأت الصين المركز الأول على صعيد الدول النامية من حيث اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واحتلت المركز الثاني في العالم من حيث الاستثمارات الخارجية، وازدادت قوة البلاد الوطنية الشاملة وارتفعت مكانته الدولية بشكل مبهٍر. في السنوات الأخيرة، بمواجهة البيئة الدولية العنقدة والضغط المتزايد على الاقتصاد العالمي، بذلت الصين جهوداً كبيرة لتعزيز الإصلاحات الهيكلية والابتكار المستمر وتحسين التنافسية العالمية، وتحفيز حيوية السوق والإبداع الاجتماعي، وفي الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، نما اقتصاد الصين بمعدل سنوي قدره ٧.٢٪، مساهماً بنسبة ٣٠٪ في النمو الاقتصادي العالمي، لأن اقتصاد الصين أصبح يملك قطاعات جديدة لديها القوة الدافعة للاقتصاد السريع وهذا لعب دوراً داعماً رئيسياً للاقتصاد. ولقد ازداد عدد مؤسسات هذه القطاعات الجديدة بشكل كبير، وحافظ التطور القوي للاقتصاد الرقمي على نمو سريع في مبيعات التجزئة عبر الإنترنت، ويحظى الدفع عبر الهاتف المحمول بشعبية كبيرة. وقد حقق الاقتصاد الأخضر نمواً قوياً، وشكلت الطاقة الجديدة والمتجددة زيادة نحو ٤٠٪ من القدرة العالمية في العام الماضي. أما في الوقت الحالي، تسهم القطاعات الجديدة بنسبة تزيد على ٣٠٪ في النمو الاقتصادي ولتعب دوراً داعماً مهماً بشكل كبير.

ومنذ بداية هذا العام، حافظ اقتصاد الصين على قوة دفع ثابتة وجيدة وأصبح وضع الاقتصاد أفضل مما كان متوقعاً، بنهاية الربع الثالث بلغ نمو الاقتصاد بنسبة ٦.٩٪، ونهاية الشهر العاشر من هذه السنة زادت الإيرادات المالية بنسبة ٩.٢٪، ومعدل الأرباح الصناعية بنسبة ٢.٠٪ أو أكثر، وارتفعت نسبة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٢.٩٪، أما سوق المنتجات، وسوق الأوراق المالية، وسوق العقارات فتبقى مستقرة بشكل عام، وانخفضت نسبة معدل الائتلاف الذاتي مالياً، ونسبة القروض المتعثرة من البنوك التجارية بشكل كبير، وظل سعر صرف العملة الصينية مستقرًا، وعموماً المخاطر

المالية الشاملة يمكن السيطرة عليها، وتعززت الثقة بالسوق. بالإشارة إلى التقرير المهم الذي أعده سيادة الرئيس الصيني السيد شي جينبينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، فإنه وضع خطة وبرنامح عمل لتطوير التنمية المستقبلية للصين. فقد تحول اقتصاد الصين من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة تطور عالي النوعية، وسوف تعتمد التنمية الصينية على الابتكار والتنسيق والاقتصاد الأخضر وسياسة الانفتاح والتشراكة والتمسك بمبدأ الجودة والكفاءة أولاً، والاعتماد على الإصلاح البنيوي، وتعزيز تغيير أسلوب التنمية الاقتصادية، وتعزيز الابتكار الاقتصادي والقدرة التنافسية باستمرار، وبناء نظام اقتصادي حديث. ستلتزم الصين بالسياسة الوطنية الأساسية للانفتاح على العالم وستركز على مبادرة «حزام واحد وطريق واحد»، وسوف تلتمز بمبدأ تعزيز التعاون سواءً كان في داخل الصين أو في الخارج، وستتخذ سياسات لتسهيل وتحرير التجارة والاستثمار على مستوى عالٍ، وتقدم تسهيلات أكبر لدخول السوق الصينية وتوسيع الانفتاح للشركات الأجنبية في قطاع الخدمات، وحماية الحقوق القانونية ومصالح الاستثمار الأجنبية، وسوف تمنح المزيد من الحرية لإصلاح مناطق التجارة الحرة وبحث إمكانية لبناء ميناء للتجارة الحرة، وفي الوقت نفسه، ستقوم بابتكار أساليب جديدة للاستثمار في الخارج،

وبناء شبكة في مجالات التجارة والاستثمار، والتطوير والإنتاج والخدمات باتجاه العالم، وتشجيع تشكيل نمط جديد من الانفتاح الكامل. وفي فترة التنمية الاقتصادية العالية الجودة للصين، يتم تعزيز الدور الرائد للابتكار، ومن المؤكد أن تطوير البنية الصناعية والاستهلاكية والتنمية المنسقة للمناطق الحضرية والريفية سوف يفران المزيد من الأسواق والنمو والاستثمار وفرص التعاون لجميع الدول بما فيها سورية. وفي الأعوام الخمسة عشر القادمة، يقدر أن تستورد الصين بقيمة ٢٤ تريليون دولار أمريكي من السلع وتتوسع ما قيمته ٢ تريليون دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسوف يبلغ إجمالي الاستثمارات الصادرة إلى ٢ تريليون دولار أمريكي، أما في الوقت الحاضر، فقد اندمج الاقتصاد الصيني بشكل عميق في الاقتصاد العالمي، وتنمية الصين أصبحت لا تتفهم بشكل متزايد من الجانب التجاري القديم بحسراً من الصادقة والتعاون منذ فترة طويلة، قبل الأزمة شيدت الصين وسورية تطوراً كبيراً للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري وحققنا نتائج مثمرة في التعاون في مجالات التجارة والطاقة

العلاقات الاقتصادية والتجارية السورية الصينية تتجه نحو مستقبل زاهر



والصناعة والبنى التحتية، وعلى الرغم من أن الأزمة في سورية كان لها تأثير في التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي، إلا أن مع تحسن الوضع السوري بشكل كبير، فإن التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وسورية أخذ في الارتفاع بشكل كبير. ووفقاً لإحصاءات الجمارك الصينية، فإن حجم التبادل التجاري المباشر بين الصين وسورية وصل إلى ٨١٠ ملايين دولار أمريكي في الفترة من شهر كانون الثاني ولغاية شهر أيلول من هذا العام بزيادة مقدارها ١٧.٦٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، وبالنظر إلى عوامل مثل التجارة غير المباشرة، فمن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري الفعلي لهذا العام إلى ٢ مليار دولار أمريكي. ومنذ بداية هذا العام، ركزت المزيد من الشركات الصينية اهتمامها في السوق السورية، وقامت الشركات في الصينية بزيارة ميدانية لسورية لإجراء المفاوضات مع الجانب السوري في مجالات مثل الطاقة والكهرباء وبناء المساكن والنقل بموجب مبادا ضمن الأمن والمعاملات التجارية والمنفعة المتبادلة والربح-الربح. ثالثاً، يتعين على مجتمع رجال الأعمال والصين وسورية تعزيز المبادلات بين الشركات وتوسيع فرص التعاون من خلال المشاركة المتبادلة في المعارض، وتعزيز تبادل الزيارات وإقامة الندوات وغيرها صينية في معرض دمشق الدولي الدورة ٥٩، كما تم تجميع وتسويق العديد من العلامات التجارية الصينية للسيارات في سورية، كل هذه يدل على أن الشركات الصينية زادت إنتاجها في السوق السورية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الصينية أيضاً أنواعاً مختلفة من المساعدات والدعم لسورية، فمنذ بداية العام، وقع الجانبان عدداً من اتفاقيات المساعدات بقيمة ٣٤٠ مليون يوان، ويشمل

أقترح ما يلي:
أولاً، ستواصل الصين تعزيز التسهيلات التجارية وارتفاع حجم التبادل التجاري، وتشجيع استيراد المزيد من المنتجات السورية لتحسين البنية التجارية بين الصين وسورية على هذا الأساس، وستقدم الصين معرضاً دولياً للاستيراد بدءاً من عام ٢٠١٨، وترحب ترحيباً حاراً بالفعاليات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والمؤسسات السورية للمشاركة في هذا المعرض ومن خلال هذا المعرض، يمكن أن توسع سورية تصدير المنتجات العالية الجودة إلى الصين والدول الأجنبية. وثانياً، تعزيز التعاون في مجال البنى التحتية، تود الصين تشجيع الشركات للمشاركة بنشاط في مشاريع إعادة الإعمار مثل الطاقة والكهرباء وبناء المساكن والنقل بموجب مبادا ضمن الأمن والمعاملات التجارية والمنفعة المتبادلة والربح-الربح. ثالثاً، يتعين على مجتمع رجال الأعمال والصين وسورية تعزيز المبادلات بين الشركات وتوسيع فرص التعاون من خلال المشاركة المتبادلة في المعارض، وتعزيز تبادل الزيارات وإقامة الندوات وغيرها صينية في معرض دمشق الدولي الدورة ٥٩، كما تم تجميع وتسويق العديد من العلامات التجارية الصينية للسيارات في سورية، كل هذه يدل على أن الشركات الصينية زادت إنتاجها في السوق السورية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الصينية أيضاً أنواعاً مختلفة من المساعدات والدعم لسورية، فمنذ بداية العام، وقع الجانبان عدداً من اتفاقيات المساعدات بقيمة ٣٤٠ مليون يوان، ويشمل

المستشار الاقتصادي والتجاري للسفارة الصينية بدمشق

في «الثلاثة الاقتصادي»

تحليل الأثر التنظيمي
للتشريعات يساعد
الحكومة على إزالة
التأثير السلبي

علي محمود سليمان

هناك غانم

بيّنت الباحثة في جمعية العلوم الاقتصادية رانية عبد ربه أن التشريعات والأنظمة هي مفاهيم موجزة لإدارة أنظمة معقدة وفقاً لمجموعة من القواعد والتوجهات ويختلف معنى المصطلح وفقاً للسياق الذي يستخدم ضمنه ففي المجال الحكومي هي وثيقة تنظيمية صاغها خبراء في الموضوع المنظم لإفناذ الصك التشريعي الأساسي، أما في مجال الأعمال يظهر ما يسمى عادة بالتنظيم الذاتي وتمارسه اتحادات الأعمال بهدف وضع ضوابط للممارسة بأقل قدر من التدخل.

وأوضحت خلال المحاضرة التي ألقاها أمس في «الثلاثة الاقتصادي» بعنوان (تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتشريعات والقوانين) أنه يمكن للتشريعات أن تؤدي لكلف كما توفر منافع، كما أنها يمكن أن تؤدي لأثار غير مقصودة أو غير محسوبة مثل اتفاق التجارة الحرة مع تركيا.

وأشارت إلى أن النواظم التشريعية تمثل جزءاً رئيسياً من الأدوات الحكومية ولها الكثير من التأثيرات التي قد تكون غير ظاهرة لدى صياغة الأنظمة والتشريعات حيث إن للغاية من تنفيذ تحليل الأثر التنظيمي هي مساعدة صناع السياسات والنواظم التشريعية على تقدير حجم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يسببه تطبيق هذه النواظم.

إضافة إلى أنه يساعد الحكومات على إزالة التأثير السلبي للنواظم ما يعرقل تحقيق الهدف منها ويؤمن توافق مفرى السياسات، والمستهلكين، ورجال الأعمال بشفاافية خلال نقاش التشريع ويساهم في استخدام الطرق الحديثة للتفكير في المسائل ذات الأثار الكبيرة على المجتمع الذي يتطلب معالجتها تدخل الدولة ما يزيد الوعي لدى المعنيين ورجال الأعمال لتقديم البدائل والمبادرات التوافقية على المسائل الخلافية بالاعتماد على المصلحة العامة.

نواب يطالبون بتخفيض أسعار المشتقات النفطية مع الدولار وحرص الرقابة على التوزيع بـ«النفط» بدل «التنمين»
وزير النفط: ٢١٩ ألف برميل نفط يومياً
إنتاجنا نهاية ٢٠١٩ وفق مساعي الوزارة

التنمية والإنتاج».

ولفت النائب سمير الشيخ إلى المفارقة في توفير المادة حيث هناك شح في محطات الوقود وعدم قدرة المواطن عن تأمين ٢٠٠ لتر مازوت على حين يتوفر في السوق السوداء كميات كبيرة ويسعر مضافاً. وأشار النائب محمد خير سريول كذلك إلى مشكلة فارق السعر بين المازوت الزراعي والصناعي حيث يقوم الصناعي بشراء المازوت الزراعي بقيمة ١٣٥ ليرة للتر الواحد هروباً من سعر المازوت الصناعي والبالغ ١٩٥ ليرة للتر الواحد.

النائب محمد رعد رأى أن أرقام وزير النفط في حال كانت دقيقة فإنها تشير إلى أن هناك ٩٠ بالمئة من المواطنين حصلوا على المازوت إلا أن ذلك غير صحيح على أرض الواقع مبيّناً أن الأرقام تنخفض من أصحاب محطات الوقود وتصل وزارة النفط مروراً بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفروعها والمحافظات وهي بالتالي من شغل أصحاب هذه المحطات.

وأشار النائب على الشيخ إلى عمليات فساد تجري خلال عمليات النقل والتوزيع من المستودعات إلى المحافظات. ودعا النائب أحمد زيتون إلى ضرورة توفير محطات وقود في المناطق الزراعية والأرياف للنهوض بالإنتاج الزراعي. على حين أشار النائب فيصل محمود إلى استمرار تهريب صهاريج المازوت من محافظة حماة منذ بداية الأزمة إلى اليوم وفي لا تصل إلى محطات الوقود والمستثمرين للمحطات يعرقلون توزيع المازوت. وتسأل النائب اسكندر حداد «ماذا لا تسعى الحكومة إلى تخفيض أسعار المشتقات النفطية بعد انخفاض أسعار الصرف واختصاص أسعار النفط عالمياً لما له من تأثير على

من إغلاقتها».

وكان وزير النفط قد قدم عرضاً عن رؤية الوزارة لنظمتها ومشاريعها للسنوات القادمة متضمنة محور العمل والبرنامج المادي للمشاريع والتفاصيل والإجراءات التنفيذية لها مع الإطار الزمني لها. غانم بين أن الوزارة تسعى للوصول إلى إنتاج ٢١٩ ألف برميل نفط و٢٤ مليون ٢٤ غانم يومياً مع نهاية عام ٢٠١٩ وهي تسعى حالياً للوصول إلى إنتاج نحو ٧٠ ألف برميل يومياً من النفط و١٩ مليون ٣٠ من الغاز يومياً مع نهاية عام ٢٠١٨. وحتى نهاية العام، ألف برميل نفط و٢٤ مليون ٢٤ غانم يومياً مع نهاية العام الجاري تسعى الوزارة بحسب غانم إلى إنتاج نحو ٢٠ ألف برميل من النفط و١٦ مليون ٣٠ من الغاز يومياً.

مشيراً إلى أن احتياط سورية من الغاز يبلغ نحو ١٢٥٠ مليار م٣ في خمس بوابات بحرية أبرمت عقود استثماراً مع الدول الصديقة تبدأ أعمال الاستكشاف والحفر مع مطلع عام ٢٠١٩.

وعن مشروع البطاقة الذكية أوضح غانم أنه ومع نهاية العام القادم تنجز الوزارة أتمتة ومراقبة حركة الصهاريج وفق نظام GPS والإعلان عن أختام جديدة للصهاريج وأتمتة المستودعات والخزانات المركزية وخزانات محطات الوقود وربطها بشبكة مركزية عبر مركز تحكم ومراقبة مركزي وإنشاء مركز تحكم يخصص حركة المشتقات النفطية من المصب إلى المستهلك. ولفت إلى أن لوفير نتيجة تطبيق البطاقة الذكية على الآليات الحكومية من تاريخ ١/٧/٢٠١٤ وحتى تاريخه وصل إلى ٦ مليارات ليرة إضافة إلى تفعيل وحجز الأرصدة لأليات الحكومية باستخدام التوقيع الإلكتروني وإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني بالتعاون مع مصرف سورية المركزي.

قانون الجمارك الجديد على طاولة الحكومة للمرة الثانية.. وتعديلات تختصر ٢٠ مادة وتعيد هيكله القطاع

الوطن

درس مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية مشروع قانون الجمارك الجديد للمرة الثانية بهدف الوصول إلى هيكلية إدارية قادرة على وضع الخطط المتعلقة بالجمارك ومتابعتها والإشراف والرقابة على تنفيذها لرفع مستوى الجمارك لتكون من أهم الهيئات العامة لسورية بعد الحرب ووافق على رفعه إلى المجلس المعنية لاستكمال أسباب صوره.

وحسب بيان صحفي للجلسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) يتضمن مشروع الصك التشريعي تعديلات لإدارة الجمارك من مديرية إلى هيئة عامة يديرها مجلس إدارة يضم في عضويته ممثلين عن جميع الجهات ذات العلاقة، كما نص على أحكام جديدة في آلية تسعير البضائع المستوردة حفاظاً على حقوق الخزينة العامة من الرسوم الجمركية، وتعديلات تخص مواضيع مختلفة تتعلق بتحليل البضائع وآلية الإزام المستورد بإعادة تصدير البضائع المرفوض إدخالها إلى القطر ورفع مقدار الغرامات الجمركية بقصد التثبد في معاقبة التهريب والمخالفات الجمركية.

من جانبه بين وزير المالية مأمون حمدان اختصار ٣٠ مادة في القانون الجديد بالمقارنة مع القديم كما تم هيكله قطاع الجمارك وإعادة النظر بالإدارة، وتوحيد المرجعية القانونية للجمارك بما يوضح آلية عمل الجمارك وإعادة تنظيم شؤون العاملين فيها. مبيّناً أن مشروع القانون الجديد تضمن تعديل أسس التقييم الجمركي والسماح بتأسيس شركات للتخليص الجمركي في حق لها التعامل كشخصية اعتبارية بما يعزز ويضبط مهنة التخليص الجمركي ويرفعها من الفردية إلى الشراكة، وإعادة النظر بقم غرامات المخالفات الجمركية بما يتناسب مع قيمة الليرة السورية وتعديل حفظ البضائع للمخازن الجمركية.

وفي خطوة نوعية لتأمين متطلبات مرحلة إعادة الإعمار كلف المجلس وزارات الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان والعمل وضع التشريعات الخاص بكل منطقة عقارية يراعي خصوصيتها ويقدم التسهيلات اللازمة لها ويمنح السلطات المحلية دوراً مهماً في هذا العمل، مع مراعاة الإبقاء في كل منطقة على شاهد عمري تعرض للتخريب يقدم رسالة عن فداحة العمل الإرهابي فيها وذلك بالتنسيق بين وزارات السياحة



المشروع مجالات مثل المعونة الغذائية والتجهيزات الكهربائية والنقل العام والجمارك. كما قدمت الصين العشرات من المنح الدراسية إلى سورية، وقامت بدعوة أكثر من ٢٠٠ شخص من الكوادر السورية للمشاركة في الدورات التدريبية في مختلف المجالات.

أكد الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الوطني التاسع عشر مجدداً سياسته المتطلعة في الانفتاح على العالم، وعزز بنشاط إقامة «مبادرة الحزام والطريق» التي تتلاءم بشكل كبير مع إستراتيجية التوجه شرقاً والتي طرحها سيادة الرئيس بشار الأسد، والتي ستحقق أهمية وفرصة جديدة لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية.

إن سورية بلد مهم يقع على طول «الحزام والطريق»، وترغب الصين في تعزيز مبادرة «حزام واحد وطريق واحد» مع إستراتيجية التوجه شرقاً، والاستفادة من المزايا الاقتصادية للصين وسورية، والمشاركة في إعادة الإعمار اجتماعياً واقتصادياً بشكل فعال في سورية. كما ستواصل الصين تقديم المساعدات والدعم، وتحقيق هذه الغاية،

أقترح ما يلي:
أولاً، ستواصل الصين تعزيز التسهيلات التجارية وارتفاع حجم التبادل التجاري، وتشجيع استيراد المزيد من المنتجات السورية لتحسين البنية التجارية بين الصين وسورية على هذا الأساس، وستقدم الصين معرضاً دولياً للاستيراد بدءاً من عام ٢٠١٨، وترحب ترحيباً حاراً بالفعاليات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والمؤسسات السورية للمشاركة في هذا المعرض ومن خلال هذا المعرض، يمكن أن توسع سورية تصدير المنتجات العالية الجودة إلى الصين والدول الأجنبية. وثانياً، تعزيز التعاون في مجال البنى التحتية، تود الصين تشجيع الشركات للمشاركة بنشاط في مشاريع إعادة الإعمار مثل الطاقة والكهرباء وبناء المساكن والنقل بموجب مبادا ضمن الأمن والمعاملات التجارية والمنفعة المتبادلة والربح-الربح. ثالثاً، يتعين على مجتمع رجال الأعمال والصين وسورية تعزيز المبادلات بين الشركات وتوسيع فرص التعاون من خلال المشاركة المتبادلة في المعارض، وتعزيز تبادل الزيارات وإقامة الندوات وغيرها صينية في معرض دمشق الدولي الدورة ٥٩، كما تم تجميع وتسويق العديد من العلامات التجارية الصينية للسيارات في سورية، كل هذه يدل على أن الشركات الصينية زادت إنتاجها في السوق السورية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الصينية أيضاً أنواعاً مختلفة من المساعدات والدعم لسورية، فمنذ بداية العام، وقع الجانبان عدداً من اتفاقيات المساعدات بقيمة ٣٤٠ مليون يوان، ويشمل

أقترح ما يلي:
أولاً، ستواصل الصين تعزيز التسهيلات التجارية وارتفاع حجم التبادل التجاري، وتشجيع استيراد المزيد من المنتجات السورية لتحسين البنية التجارية بين الصين وسورية على هذا الأساس، وستقدم الصين معرضاً دولياً للاستيراد بدءاً من عام ٢٠١٨، وترحب ترحيباً حاراً بالفعاليات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والمؤسسات السورية للمشاركة في هذا المعرض ومن خلال هذا المعرض، يمكن أن توسع سورية تصدير المنتجات العالية الجودة إلى الصين والدول الأجنبية. وثانياً، تعزيز التعاون في مجال البنى التحتية، تود الصين تشجيع الشركات للمشاركة بنشاط في مشاريع إعادة الإعمار مثل الطاقة والكهرباء وبناء المساكن والنقل بموجب مبادا ضمن الأمن والمعاملات التجارية والمنفعة المتبادلة والربح-الربح. ثالثاً، يتعين على مجتمع رجال الأعمال والصين وسورية تعزيز المبادلات بين الشركات وتوسيع فرص التعاون من خلال المشاركة المتبادلة في المعارض، وتعزيز تبادل الزيارات وإقامة الندوات وغيرها صينية في معرض دمشق الدولي الدورة ٥٩، كما تم تجميع وتسويق العديد من العلامات التجارية الصينية للسيارات في سورية، كل هذه يدل على أن الشركات الصينية زادت إنتاجها في السوق السورية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الصينية أيضاً أنواعاً مختلفة من المساعدات والدعم لسورية، فمنذ بداية العام، وقع الجانبان عدداً من اتفاقيات المساعدات بقيمة ٣٤٠ مليون يوان، ويشمل

المستشار الاقتصادي والتجاري للسفارة الصينية بدمشق